



المملكة المغربية  
وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

كلمة السيد محمد مبديع الوزير المنتدب لدى رئيس  
الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف  
في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

روسيا 2 - 6 نونبر 2015

## السيدات والسادة الحضور،

يسعدني كرئيس لوفد المملكة المغربية المشارك في الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تنطلق أشغالها اليوم، أن أتقدم إلى مسؤولي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفدرالية روسيا، بخالص الشكر والامتنان على تنظيمهما لهذا المؤتمر.

وأود كذلك أن أعرب عن أملنا في أن نتمكن من تحقيق أهم أهداف هذا المؤتمر، والمتمثلة في إيجاد أفضل الحلول لمواجهة مختلف العراقيل التي تواجه جهود دول العالم لمحاصرة ظاهرة الفساد.

## حضرات السيدات والسادة،

إن تنظيم الدورة السادسة لهذا المؤتمر، بعد تنظيم دوراته الخمسة يأتي ليؤكد مدى أهمية هذا الحدث ورغبة الدول الأطراف في إرساء إطار مؤسساتي دولي لمكافحة الفساد.

فكما لا يخفى عليكم، فظاهرة الفساد تمس كل المجتمعات، وبدرجة أكبر الدول السائرة في طريق النمو، بالنظر للانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على دولة الحق والقانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأعتقد أنه بفضل الجهود الكبيرة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجهود التي تبذلها فعاليات المجتمع الدولي فقد تم تسجيل تقدم على مستوى مكافحة هذه الظاهرة، ولكن بالرغم من ذلك ما زال يحظى هذا الموضوع براهنية كبيرة.

إن محاربة هذه الظاهرة تقتضي تنسيق جهود الدول الأطراف وتعزيز التعاون بينها، وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإطار الأمثل للقيام بذلك.

لقد وضعت المملكة المغربية، كأغلب بلدان العالم جهود مكافحة ظاهرة الفساد على رأس أولويات سياساتها العمومية، حيث اتخذت بلادنا جملة من التدابير خلال السنوات الأخيرة، نذكر من بينها:

- وضع برنامج عمل سنة 2005، تضمن إجراءات مهمة استوعبت مقومات الوقاية والتحسيس والزرع،
- وضع برنامج 2010-2012 الذي وضع تدابير عملية وإجراءات ملموسة وفق جدول زمنية محددة، قائمة على أسس قانونية ومؤسسية وعملية،
- وضع إستراتيجية وطنية مندمجة ومتكاملة لمكافحة الفساد 2015-2025، تحدد رؤية مستقبلية بأهداف واضحة للوقاية من الفساد ومحاربه، تنبني على مجموعة من الركائز الأساس من قبيل الحكامة الجيدة والوقاية والزرع والتربية والتحسيس وكذا التواصل، والتي ستعزز مما لا شك فيه المكتسبات التي حققها

المغرب في هذا الإطار. إن هذه الإجراءات تؤكد التفاعل الإيجابي لبلادنا مع المفاهيم الدولية المتعارف عليها في هذا المجال، خصوصا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

فكما تعلمون، تدعو هذه الاتفاقية الدول الأطراف إلى اعتماد تدابير وقائية وإلى تجريم أشكال الفساد الأكثر شيوعا في القطاعين العام والخاص، كما توفر آليات قانونية للتعاون واسترداد الموجودات التي تم الحصول عليها من أفعال الفساد.

ولقد اتخذت بلادنا من هذه الإجراءات إطارا قانونيا مرجعيا التزمت بمقتضاه تعزيز جهودها في هذا المجال. وفي هذا السياق عملت بالتالي على وضع وتنفيذ سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون والنزاهة والشفافية والمساءلة، حيث تم إعداد إستراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفساد، وذلك انسجاما مع المادة الخامسة من هذه الاتفاقية الأممية.

وتنفيذا لمقتضيات المادة السادسة من هذه الاتفاقية، تم إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، كهيئة مستقلة تتولى وضع وتتبع وتقييم سياسات مكافحة الفساد، حيث تم إصدار قانون جديد لها يهدف إلى دعم اختصاصاتها وتكريس استقلاليتها.

ولقد تم أيضا تعديل النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، في اتجاه تدقيق المقترضات التشريعية المتعلقة بمنع الجمع بين الوظائف، وتعميم المباراة في التوظيف، وتدعيم قاعدة منع تضارب المصالح الشخصية مع المهام المزاولة بالإدارة العمومية، تفعيلا للمادة السابعة من الاتفاقية.

كما تم كذلك إصلاح النظام المتعلق بالصفقات العمومية بهدف دعم وتكريس مبدأي الشفافية والتنافسية، وذلك انسجاما مع مضامين المادة التاسعة من هذه الاتفاقية.

إضافة إلى إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالتصريح بالممتلكات، وذلك استجابة لمقتضيات المادة العشرين من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

ومن أجل التشجيع على التبليغ عن أفعال الفساد، تم إحداث رقم هاتفي أخضر، بالموازاة مع إصدار قانون متعلق بحماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد، وذلك في انسجام تام مع ما تنص عليه المادة الثانية والثلاثين من هذه الاتفاقية.

وإلى جانب هذه التدابير المتخذة، تجدر الإشارة كذلك إلى أنه تم إعداد مجموعة من الإجراءات ستخرج إلى حيز الوجود بعد إتمام مسطرة المصادقة عليها، كمشروع القانون المتعلق بحق الولوج إلى المعلومة، الوارد في المادة العاشرة من الاتفاقية، وكذا إعطاء الانطلاقة لمشروع وطني يهدف إلى تحسين الاستقبال بالإدارات العمومية.

وعلاوة على ذلك، وبعد مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2007، عبرت بلادنا عن التزامها وتجاوبها الفعال مع جميع التوصيات الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، خصوصاً القرار 1/3 المتعلق بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقد تم اعتماد هذا القرار خلال الدورة الثالثة لمؤتمرنا هذا، مرحبة باختيارها كدولة مستعرضة خلال السنة الأولى من الدورة الاستعراضية الأولى، معتبرة ذلك فرصة مهمة لملائمة منظومتها التشريعية والمؤسسية مع مقتضيات الاتفاقية الأممية.

كما تعبر المملكة عن ارتياحها لتقرير الأمانة العامة حول تنفيذ القرار 4/5 المتعلق بتتبع إعلان مراكش وتهنئتها على التدابير المتخذة من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتطبيق هذا القرار.

ونستغل هذه المناسبة لنجدد دعمنا للمجهودات التي يقوم بها هذا المكتب في سبيل تحقيق كونية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي سمحت بانضمام دول جديدة إلى هذه الاتفاقية منذ عقد الدورة الخامسة لهذا المؤتمر سنة 2013.

## حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إن الظرفية الراهنة تتطلب مواجهة التحديات الجديدة في مجموع دول العالم، للاستجابة للانتظارات والمطالب الملحة للمجتمعات التي تعالت فيها الأصوات بتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد وضمان الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان بالنظر للآثار السلبية للفساد على التمتع بهذه الحقوق واعتبار هذه الظاهرة إحدى العقبات التي تعوق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة المغربية على تكريس هذه الحقوق ودعم الديمقراطية التشاركية بتنسيق تام مع جميع الفاعلين من مجتمع مدني وقطاع خاص.

و انسجاما مع ذلك، نعتزم تنظيم تظاهرة موازية لمؤتمرنا هذا، ستخصص لتقديم التجربة المغربية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص، وأيضا للاطلاع والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، وندعوكم بهذه المناسبة لحضور هذه التظاهرة يوم الأربعاء 4 نونبر 2015 من الساعة 12 إلى 14.

ومما لا شك فيه، فإنكم تدركون جسامة التحديات المطروحة علينا اليوم، والتي نقر العزم كدول أطراف في هذه الاتفاقية على التفاعل إيجابيا معها، مما يحدو بنا إلى مواصلة الجهود لتمتين جسور التعاون الدولي البناء.

تعاون مثمر نراه ضروريا في مجالات الوقاية من الفساد واسترداد الموجودات، مادامت الظرفية الراهنة أصبحت تستدعي الانتقال إلى مرحلة التفعيل الحازم للالتزامات ومقتضيات الاتفاقية الأممية وتطبيق التدابير والآليات الكفيلة بمحاصرة آفة الفساد، واعتماد إجراءات وقائية وزجرية للتقليل من مخاطر هذه الظاهرة.

وهو الأمر الذي يجب أن يسترعي اهتمامنا جميعا، كل من موقعه، ويؤطر أشغال هذا المؤتمر، وذلك عبر تبني توصيات واقتراح آليات كفيلة بتحقيق هذه الغاية المنشودة، على غرار دورات المؤتمر السابقة التي تميزت بتبني توصيات مهمة كإعلان مراكش للوقاية من الفساد.

إنه الإعلان الذي نعتبره وثيقة مهمة جعلت منه مرجعا دوليا يعكس إشعاع مؤتمر مراكش كمحطة بارزة وقع التركيز فيها على مقاربة الوقاية من الفساد بالنظر لما تكتسيه من أهمية في محاربة الظاهرة.

حيث تعتبر إحدى المرتكزات الأساسية التي تنبني عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فصلها الثاني المتعلق بالتدابير الوقائية، والتي ستكون، كما تعلمون، موضوع تقييم خلال الدورة الاستعراضية الثانية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي ستنتقل خلال سنة 2016، حيث نجدد دعمنا في هذا الإطار لهذا الإعلان والتزامنا مواصلة تفعيل مقتضياته، وأيضا انخرطنا في آلية استعراض هذه الاتفاقية.



وقبل الختام، نثير انتباهكم إلى أن المملكة المغربية، ستقدم مشروع توصية حول متابعة تنفيذ إعلان مراكش للوقاية من الفساد، نتمنى منكم دعمها واعتمادها من بين توصيات هذا المؤتمر.

اسمحوا لي في الأخير أن أجدد شكري لدولة روسيا على استضافتها لهذا الحدث الدولي الهام، متمنيا لأشغالنا كامل التوفيق والنجاح، والتوصل إلى تبني توصيات مهمة تساعد دول العالم على التقليل من مخاطر الفساد.

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.**